١٠ – رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

المداولات الأوّلية

المقرر المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٩٧): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل السلفادور عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الأعمال التي قامت بها حكومة نيكاراغوا، والتي قال عنها إنها تمثل انتهاكات للاتفاقات المبرمة من جانب رؤساء بلدان أمريكا الوسطى – وبخاصة ”إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم في أمريكا الوسطى“ (اتفاق إسكيبولاس الثاني) [٢]؛ والإعلان المشترك الصادر عن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى (اتفاق تيسورو بيتش) [٣]؛ وإعلان تيلا المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ [٤]. وأوضح أن حكومته ترى أن، عدم وضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة لاتفاقات أمريكا الوسطى، سيعرض السلام بهذه المنطقة للتهديدات، إلى جانب احتمال اندلاع صراع إقليمي.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٥]، طلب ممثل نيكاراغوا توسيع نطاق ذلك الاجتماع العاجل للمجلس ليشمل النظر في الآثار الجسيمة المترتبة على تدهور الأحوال بشكل خطير في السلفادور، وذلك فيما يتعلق بعملية السلام في أمريكا الوسطى.

وفي الجلسة ٢٨٩٦، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالتين السالفتي الذكر في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، ذكر الرئيس (الصين) أنه طلب إلى الأمانة العامة، وفقاً لما سبق من ممارسة ولما اتفق عليه أيضاً في مشاورات سابقة للمجلس، اتخاذ الترتيبات التقنية الضرورية لتمكين ممثلي السلفادور ونيكاراغوا من القيام، في قاعة المجلس، بعرض مواد سمعية – بصرية [٦] تتصل بالبند قيد النظر. وبعد ذلك، دعا الرئيس ممثلي السلفادور ونيكاراغوا، بناءً على طلبيهما، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت. وقد نظر المجلس في هذه المسألة في جلستيه ٢٨٩٦ و٢٨٩٧، اللتين عقدتا في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر و٨ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٨٩، على التوالي.

وكذلك لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين أخريين: رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل يوغوسلافيا، يحيل بها بلاغاً صادراً في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن الحالة في السلفادور [٧]؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، وتضم بلاغاً صادراً في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن حكومات هذه البلدان – وهي البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور وتنسيق العمل السياسي – بشأن الحالة في السلفادور [٨]. وفي البلاغ الأخير، أعربت الحكومات السبع عن قلقها إزاء الصراع الداخلي الدائر بالسلفادور، الذي أعقب انقطاع الحوار بين الحكومة السلفادورية وجبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني التي تمثل حركة المعارضة بالسلفادور. وقد حثت هذه الحكومات على الوقف الفوري لأعمال القتال واستئناف الحوار السياسي الوطني. كما أنها طالبت جميع الدول، التي لها صلات أو مصالح بالمنطقة، أن تمتنع عن التدخل في الصراع الدائر؛ وشجعت على الاضطلاع بالتعاون في سياق الجهود المبذولة لتحقيق السلام، وذلك في إطار اتفاقات إسكيبولاس الثانية، ووفقاً للالتزامات التي وافق عليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى. وأعربت هذه الحكومات أيضاً عن مساندتها لمساعي الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد.

وذكر الرئيس، في بداية الجلسة، أن المجلس يدرك ضرورة تشجيع الجهود الرامية إلى كفالة مضي عملية السلام في طريقها إلى الأمام، مع عدم الاضطلاع بأي إجراء قد يؤثر على هذه الجهود بشكل معاكس. ولهذا السبب، ووفقاً لما كان قد اتفق عليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أهاب الرئيس بجميع المتكلمين أن يتسموا بالتحفظ في بياناتهم حتى لا يعكروا من صفو عملية السلام [٩].

وصرح ممثل السلفادور بأن بلده قد اتجه إلى مجلس الأمن ليقدم شكوى ضد حكومة نيكاراغوا من جرّاء تلك الأفعال العدوانية الخطيرة التي يعد نظام الساندانيستا مسؤولاً عنها. وأوضح أن هذا النظام يقدم أسلحة ومعدات عسكرية للقوات غير النظامية بالسلفادور، كما أنه يزودّها بتدريب عسكري. وهذا التصرف يتعارض مع اتفاقات أمريكا الوسطى، التي فرضت حظراً كاملاً على المعونات الحكومية المقدمة للقوات غير النظامية التي تمارس نشاطاً في بعض الدول. وهو تصرف يشكّل أيضاً انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل. ونبّه إلى أن السلفادور لا تريد لهذا الوضع أن يفضي إلى القيام بأعمال تتصل بالدفاع المشروع عن النفس، وطالب المجلس بوضع حدّ لتلك الانتهاكات التي تتعرض لها اتفاقات أمريكا الوسطى من أجل ضمان عدم انتشار النزاع في المنطقة. ومن واجب المجلس النهوض بأعباء المسؤولية الأساسية من خلال المساهمة، بشكل فعّال وغير منحاز، في تأييد التهم الموجهة من السلفادور. وإذا

---

[١] S/20991.

[٢] S/19085، المرفق.

[٣] S/20491، المرفق.

[٤] S/20778.

[٥] S/20999.

[٦] S/PV.2896، الصفحة ٦، وقد عرضت شرائط الفيديو ذات الصلة أثناء البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان.

[٧] S/20985.

[٨] S/20994.

[٩] S/PV.2896، الصفحة ٦.

ما قرّر المجلس إيفاد بعثة لتقصّي الحقائق، فإن السلفادور سوف تتعاون معها تعاوناً كاملاً، وعلى أي حال، فإن السلفادور تشدّد على ضرورة الامتثال الدقيق لاتفاقات أمريكا الوسطى. والسلفادور لن ''تقف مكتوفة اليدين'' إذا لم يتراجع نظام الساندانيستا عن سياسته التدخليّة. وأوضح أن هذه هي أول مرة تلجأ فيها السلفادور إلى المجلس الذي أصبح ''ضامناً'' للامتثال للاتفاقات بموجب قراريه ٦٣٧ (١٩٨٩) و٦٤٤ (١٩٨٩). وينبغي التنبّه إلى أن انتهاكات هذه الاتفاقات ستجعل منها ''اتفاقات باطلة ولاغية''، مما سيعرقل عملية السلام والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة، بل ويعيدها إلى الوراء. وثمة تشديد، في نهاية المطاف، على أن دول أمريكا الوسطى عليها أن تحل الأزمة القائمة بنفسها. وفي هذا الصدد، ترى السلفادور أن الأمر يستدعي عقد اجتماع قمة رئاسي في موعد يجري الاتفاق بشأنه لدى العودة إلى التفاوض [١٠].

واحتج ممثل نيكاراغوا، فقال، إن مزاعم السلفادور ليست إلّا ''تغطية'' للأسباب الحقيقية لتلك المأساة التي تكتنف الشعب السلفادوري منذ وقت طويل. ولا يمكن عزو هذه الأسباب إلى عوامل خارجة تحاول، كما تقول الادعاءات، أن تزعزع الحالة الداخلية في السلفادور. كما أنه لا يجوز إرجاعها إلى حركة المعارضة الداخلية، وهي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. والمسؤولية ذات الصلة تقع، بالأحرى، على عاتق حكومة السلفادور، ونظام من ''نظم الأقلية الغاشمة''، وجيش ''قمعي''. وهذه الهياكل هي المسؤولة عن استغلال وقمع الشعب السلفادوري، وشن الاعتداءات على السكان المدنيين، مما تضمن مؤخراً مقتل أعضاء نقابيين وقساوسة يسوعيين. والولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أيضاً فيما يتصل بتلك الإساءات لحقوق الإنسان، وذلك من جرّاء مساعدتها العسكرية المستمرة لحكومة السلفادور. والسلفادور تُعدّ، علاوة على ذلك، منتهكة لالتزاماتها في إطار اتفاقات بلدان أمريكا الوسطى، فهي عاجزة عن تعزيز الإصلاحات، أو الدخول في مفاوضات جادة مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع. وقيام السلفادور بعرض المسألة على مجلس الأمن يعني أنها تتجنب الآلية التي وضعتها الاتفاقات، وتعرّض هذه الآلية للمخاطر بشكل متعمد. ونيكاراغوا لم تفعل ذلك إطلاقاً، على الرغم من أن السلفادور لا تزال تشارك في ارتكاب ''عدوان'' ضدها، ونفس الوضع ينطبق على الولايات المتحدة، فهي تواصل توفير المساعدة للنيكاراغويين ''المناهضين للثورة'' (حركة الكونترا). وهذا التصرف يمثل انتهاكاً لالتزامات السلفادور في إطار اتفاقات أمريكا الوسطى، التي تشترط تسريح تلك القوات ونزع سلاحها وإعادة توطينها. والتدهور البالغ للحالة في السلفادور وسلوك هذا البلد يشكلان تهديداً خطيراً لعملية السلام بأمريكا الوسطى. والمطلوب من مجلس الأمن، على نحو عاجل، أن يتخذ التدابير الضرورية لكفالة حقوق الإنسان الرئيسية في السلفادور، وتشجيع التدابير الرامية إلى الاتفاق على وقف لإطلاق النار، والبدء في مفاوضات فعّالة وموضوعية بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، مما هو وارد في اتفاقات أمريكا الوسطى. وينبغي لفت الانتباه إلى مشروع القرار الذي قدمه وفد نيكاراغوا [١١] لهذا الغرض، بصيغته التي عرضت على رئيس مجلس الأمن. ومن المطلوب أيضاً أن يقوم الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية باستخدام، أو الاستمرار في استخدام، مساعيهما الحميدة لضمان عقد مؤتمر قمة رؤساء بلدان أمريكا الوسطى المقرر عقده في وقت مبكر من شهر كانون الأول/ديسمبر [١٢].

وفي بيان آخر، قال ممثل السلفادور إنه يرفض الاتهامات التي وجهها ممثل نيكاراغوا، وأنه يؤكد التزام حكومته الدستوري بحقوق الإنسان [١٣].

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يأسف للاضطرار إلى الكلام كي يستنكر تلك التهم التي وجهتها نيكاراغوا ضد بلده، باعتبارها لا تستند إلى أي أساس. و''الحرب'' التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على حكومة السلفادور المنتخبة ديمقراطياً قد تصاعدت بشكل كبير، بتحريض من حكوميتي نيكاراغوا وكوبا. وفي سياق انتهاك اتفاقات أمريكا الوسطى، تواصل حكومة نيكاراغوا تقديم الأسلحة للجبهة. والمطلوب من هذه الحكومة أن تمتثل لروح تلك الاتفاقات، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تضطلع، من جانبها، بإرساء الديمقراطية وتهيئة السلام، مما ورد في اتفاقات إسكيبولاس. والمساعدة المقدمة منها إلى السلفادور، على الصُعد الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، تشكّل مساعدة موجهة إلى حكومة منتخبة دستورياً من أجل دعم عملية السلام، وهي تستخدم لمجابهة الأضرار والاعتداءات التي ترتكبها العصابات ضد الاقتصاد والهياكل الاقتصادية. وفيما يخص معونة الولايات المتحدة لـ ''المقاومة'' النيكاراغوية، يلاحظ أن المعونة العسكرية جميعها قد توقفت، وفقاً لعملية إسكيبولاس؛ ومن الجدير بالذكر أن اتفاقات تيلا تسمح بشكل محدد بتوفير المعونة الإنسانية، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة متمسكة، في نهاية المطاف، بما التزمت به من دعم حكومة السلفادور المنتخبة ديمقراطياً فيما تضطلع به من كفاح ضد أساليب العنف والإرهاب التي تشكّلها الجبهة بدعم من الساندينيين [١٤].

وفي بيان ثان، حثّ ممثل نيكاراغوا الولايات المتحدة على الكفّ عن التدخل في سياسات نيكاراغوا الداخلية، وعلى تشجيع إتاحة الفرص أمام رؤساء أمريكا الوسطى أنفسهم ليعملوا على حل ما لديهم من مشاكل [١٥].

وفي الجلسة ٢٨٩٧، التي عقدت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ووفقاً لما كان قد تم التوصل إليه من تفاهم في مشاورات سابقة للمجلس، قال الرئيس إنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات فيما بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس [١٦]:

إن أعضاء مجلس الأمن، بعد أن استمعوا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السلفادور ونيكاراغوا في جلسة مجلس الأمن ٣٨٩٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، يعربون عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الراهنة في أمريكا الوسطى، ولا سيما إزاء أعمال العنف العديدة التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وألوان من المعاناة بين السكان المدنيين.

إن أعضاء المجلس يكررون الإعراب عن تأييدهم الراسخ لعملية إسكيبولاس للتسوية السلمية في أمريكا الوسطى، ويناشدون جميع الدول الإسهام في التنفيذ العاجل للاتفاقات التي توصل إليها رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة. ويرحب أعضاء المجلس، في هذا الشأن، بإعلان رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة أنهم سيجتمعون في

---

[١٠] S/PV.2896، الصفحات ٦ – ٢٣.

[١١] S/21000.

[١٢] S/PV.2896، الصفحات ٢٤ – ٥٢.

[١٣] S/PV.2896، الصفحة ٥٢.

[١٤] المرجع نفسه، الصفحات ٥٣ – ٥٦.

[١٥] المرجع نفسه، الصفحات ٥٦ – ٥٨.

[١٦] S/21011.